

Distr.: Limited  
28 June 2018  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق  
الدورة الثامنة والخمسون  
٢٩-٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨  
البند ٧ من جدول الأعمال  
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال  
دورتها الثامنة والخمسين

## مشروع تقرير

المقرر: السيد بنجامين سيبرنز (ألمانيا)

إضافة

## المسائل البرنامجية: التقييم

(البند ٣ (ج))

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2018/6).

٢ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير وقام، مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالرد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن دعمها لمفوضية شؤون اللاجئين فيما تقوم به من عمل من أجل حماية ومساعدة اللاجئين في ظل أوضاع يتزايد تعقدها. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن عمل المفوضية يشكّل جزءاً هاماً من الالتزام الدولي بتعزيز السلام والأمن والاستقرار. وأعرب عن تقدير خاص للعمل المضطلع به في مجال تشجيع التوصل إلى حلول آمنة ودائمة لفائدة الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، هي تحديد العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج المحلي. وشدد أحد الوفود على رأي مفاده أن العودة الطوعية إلى الوطن تمثل أولوية، لا سيما بالنسبة للحالات الطويلة الأمد. وذكّر وفد آخر اللجنة بأن مساعدة اللاجئين والمهاجرين من صميم العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم وبأن الناس "يخاطرون بأرواحهم في نعوش عائمة"، مشدداً على أن الحل الحقيقي هو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد الوفد أن الحد من الفقر من شأنه أن يجلب حلولاً دائمة من المنبع. وأثنت عدة وفود على علاقة العمل الفعالة والتعاونية بين حكومات بلدانها والمفوضية، وعلى جهود المفوضية للتعاون والتنسيق مع الحكومات وشركاء التنمية.

٤ - وأحاطت الوفود علماً مع التقدير بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبالتقييمات التي تضمنها التقرير للتقدم الذي تحرزه المفوضية نحو تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحلول الدائمة. وارتأت أحد الوفود أن التقرير كان إيجابياً، إلا أنه تساءل عما إذا كان تصميم الاستعراض قد أفضى إلى تقييد للسبل التي يمكن بها إجراء تقييم فعلي للمفوضية. ونوه أحد الوفود أيضاً بأنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. وأثنت الوفود على المفوضية لإتمامها تنفيذ أربع توصيات (هي التوصيات من ١ إلى ٣ و ٥) وتنفيذها توصيتين (هما ٤ و ٦) جزئياً. وأعربت الوفود عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها المفوضية لتنفيذ التوصيات وتعزيز عملها المتعلق بإيجاد حلول دائمة. وأشارت عدة وفود إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الوارد في قرار الجمعية العامة ١/٧١ وأعربت عن تقديرها لتضمنه أهدافاً تتوخى العمل على إيجاد حلول بمجرد نشوء أزمة من أزمات النزوح، والتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق البلدان المضيفة، وتقاسم المسؤوليات مع البلدان المتقدمة النمو.

٥ - واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت المفوضية توافق على استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعروضة في الفقرة ٥٤ من التقرير، التي يأتي فيها تحديداً أن هناك ثلاثة تغييرات هامة لا يزال يتعين تنفيذها بالكامل وبيانها كالتالي: (أ) الحاجة إلى بذل جهود متواصلة وأكثر منهجية من أجل تعزيز المهارات اللازمة لوضع استراتيجيات الحلول وتنفيذها وتقييمها؛ (ب) لم يبدأ بعد تشغيل الشعبة المنشأة حديثاً المعنية بالمرونة والحلول، التي يمكنها، بمجرد أن تعمل بكامل طاقتها، تخطيط أنشطة التقييم والبحث وتنسيقها من أجل التوصل إلى حلول على الصعيد المؤسسي؛ (ج) هناك حاجة مستمرة إلى تحسين تنظيم وتجميع التجارب الموثقة بشأن الحلول في مكان يسهل الوصول إليه.

٦ - وتساءل عدد من الوفود عن جدوى التركيز في التقييم على العملية بدلا من التركيز على الأثر، ولاحظ أن تقييمات الأثر من شأنها أن تزيد الفائدة المحققة. وأشار أيضاً إلى أن المفوضية أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ التوصيات غير أن النتائج المتعلقة بالحلول الدائمة لم تشهد تقدماً مماثلاً، أي انخفاضاً في العدد الإجمالي للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وطلبت معلومات عن الطريقة التي تم بها قياس التقدم المحرز فيما يتعلق بإيجاد الحلول الدائمة، وعن الاتجاهات الإحصائية المشهودة في حالات العودة في السنوات الخمس الأخيرة، وعمّا إذا كانت هناك أي روابط مع تنفيذ المفوضية للتوصيات. وفي هذا

الصدد، طُرح سؤال بشأن عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وما إذا ما كان هذا العمل يحقق أقصى فائدة ممكنة له. وشكك أحد الوفود كذلك في جدوى بعض التوصيات وقابليتها للتنفيذ عندما يتعلق الأمر بالعمل الفعلي في الميدان، ومن أمثلة ذلك أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالتوصية ٤ التي تتناول وضع استراتيجية لتنمية قدرات الموظفين من أجل تعزيز أنشطة إيجاد الحلول.

٧ - ورحبت الوفود بقرار المفوضية اعتماد استراتيجيات الحماية والحلول المتعددة السنوات والمتعددة الشركاء على نحو تدريجي، واستحداث أداة تخطيط متعدد السنوات للأنشطة المتعلقة بالحلول، وفقا للتوصية ١ بشأن تنفيذ نظام تخطيط وتمويل متعدد السنوات فيما يتعلق بالحلول. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التخطيط المتعدد السنوات ينبغي، مع ذلك، ألا يكون هدفا في حد ذاته، بل وسيلة للمساعدة في معالجة قضايا اللاجئين.

٨ - وأعرب عن تأييد تعزيز أنشطة الدعوة وفقا للتوصية ٢ المتعلقة بوضع استراتيجيات في مجال الدعوة من أجل إيجاد الحلول. وأعرب عن تقدير خاص لحملة العشر سنوات الهادفة إلى وضع حد لحالات انعدام الجنسية، وللجهود التي تبذلها المفوضية لتوطيد شراكاتها مع جملة جهات منها البنك الدولي. وأعرب عن الأمل في أن تؤدي هذه الشراكات إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة. وأشار أحد الوفود إلى أن بلدان إعادة التوطين الناشئة هي في حاجة إلى معلومات أفضل عن دورها.

٩ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣ المتعلقة بتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يتعين النظر في نهج التنمية الإنسانية بعناية أكبر وفقا لمبدأ المنشأ. وفيما يخص إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين الرامي إلى تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة المعنية، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، ودعم الأوضاع في البلدان الأصلية من أجل العودة بأمان وكرامة، رحب أحد الوفود بالنجاحات التي أحرزت بسرعة في التطبيق العملي للإطار، وحث وفد آخر المفوضية على تقديم تقييم أكثر تفصيلا للتطبيق التجريبي للإطار في ١٣ بلدا، مع وصف النتائج المحرزة في كل بلد. وأشار أحد الوفود إلى أن الإطار يركز بشكل غير متناسب على هدفه الثاني، وهو المرونة، دون الأهداف الأخرى المتصلة بالحلول، وأكد أنه يتعين تنفيذ جميع الأهداف بنفس الوتيرة.

١٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥ عن إجراء تقييم للهيكل التنظيمي فيما يتعلق بإيجاد الحلول، أشارت عدة وفود إلى إنشاء الشعبة الجديدة المعنية بالمرونة والحلول، وأشار أحد الوفود إلى أنه يشاطر الملاحظة التي أبدتها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومفادها أن المفوضية في حاجة إلى الوقت من أجل الوقوف على الأثر الكامل للهيكل الجديد. ولاحظت بعض الوفود أن المفوضية تجري إصلاحات هيكلية وبرنامجية أكثر عمقا، وأعربت عن الأمل في أن تتيح تلك الإصلاحات للمفوضية الاضطلاع بولايتها الأساسية بمزيد من الفعالية والكفاءة. والتمس أحد الوفود معلومات عن هيكل الشعبة وعدد موظفيها، بما في ذلك هل طرأت زيادة عامة في عدد الموظفين وهل نقل الموظفون إليها من إدارات وشعب أخرى. والتمست أيضا معلومات عما إذا كان إنشاء الشعبة قد حظي بموافقة الدول الأعضاء.

١١ - وأعرب أحد الوفود عن التقدير للعمل الذي قامت به المفوضية فيما يخص التوصية ٦ المتعلقة بإنشاء حافظة قائمة على الأدلة للتوصل إلى الحلول، وطلب إلى المفوضية أن تواصل ضمان تنفيذها الكامل. وأكد الوفد أيضا على أهمية الحصول على معلومات مستوفاة تماما بشأن وضع أنشطة المفوضية وتنفيذها في هذا الصدد.

## استنتاجات وتوصيات

- ١٢ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تحيط علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- ١٣ - وأثنت اللجنة على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما أحرزته من تقدم في تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وشجعت المفوض السامي على تنفيذ ما لم يطبق بعد من الإجراءات التي حددها المكتب في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.
- ١٤ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توصي المفوضية بالعمل، عند الاضطلاع بأنشطتها وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما يتفق تماماً مع الولاية المنوطة بها وبالتعاون مع البلدان المضيفة للاجئين والبلدان الأصلية.
- ١٥ - وأكدت اللجنة ضرورة تركيز عمليات التقييم، كلما أمكن ذلك، على قياس النتائج والآثار الفعلية، وأكدت، في هذا الصدد، على ضرورة إجراء تقييم مستمر لمدى إسهام الأنشطة والتدابير والإصلاحات التي تضطلع بها المفوضية بصورة ملموسة في إيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين.
- ١٦ - ولاحظت اللجنة مع التقدير تنفيذ التوصية ١ الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بأهمية التخطيط والتمويل المتعددي السنوات، وأوصت الجمعية العامة بأن تشجع المفوضية على تعزيز جهودها في هذا المضمار.
- ١٧ - ولاحظت اللجنة مع التقدير تنفيذ التوصية ٢ الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وشددت على أهمية أدوات الدعوة على الصعيد العالمي في إيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين، بسبل منها التركيز على العودة الطوعية والمستدامة وفي الوقت المناسب إلى البلدان الأصلية بأمان وكرامة، بما يشمل أنشطة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل والتعمير.
- ١٨ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى المفوضية تزويد الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بتفاصيل عن نتائج التطبيق التجريبي لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في ثلاثة عشر بلداً وتحليل لها.